DOI:10.52113/uj05/023-16/1461-1472 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة: www.muthuruk.mu.edu.iq

الاقليات في العراق بعد العام 2003: الو اقع والمستقبل

منى حسين عبيد*

مركز الدراسات الاستر اتيجية والدولية/جامعة بغداد

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2023/1/9

تاريخ التعديل : -----

قبـول النشـر: 2023/1/9

متوفر على النت: 2023/7/20

الكلمات المفتاحية :

الأقليات ، المجاميع الإرهابية، حقوق الأقليات ، العملية السياسية ، الانتهاكات القسرية.

الملخص

يعد موضوع الاقليات من الموضوعات المهمة وذلك لما اخذت تعانيه من انتهاكات قسريه من قبل المجاميع الإرهابية التي اخذت تحتل العديد من المناطق ليس في العراق فحسب .بل في العديد من دول المنطقة. كما ان تزايد الوعي المحلي والعالمي بحقوق الاقليات دفع العديد من تلك الاقليات للمطالبة بحقوقها ولاسيما بعد العام 2003 سواء كان في مجال مشاركتها في العملية السياسية وصنع القرار السياسي او من خلال دمجها مع النسيج المجتمعي ككل اذ كانت الاقليات تعاني من اجحاف كبير في حقوقها الاجتماعية والسياسية فضلا عن عدم اثبات وجودها في العملية السياسية بسبب الاختلافات بين جميع المكونات سواء كان اختلافات أيديولوجية او سياسيه او عرقيه الامر الذي ادى الى حدوث العديد من الصراعات العرقية والطائفية في البلاد.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2023

المقدمـة:

يتميز كل بلد في العالم باختلاف في الاعراق والاجناس حيث يسعى كل منها لأثبات موروثه التاريخي والعقائدي كما يسعى لتميزه عن باقي المجتمعات لذا فان الحديث عن الاقليات لا يعني انها مساله ثانويه او فرعيه لانها تتعلق بمصير جزء من الجماعة الذي هو جزء من سكان تلك الدولة لذا فان دراسة موضوع الاقليات لابد ان يؤخذ بجديه لما له من علاقه وثيقه بوحده الدولة وتماسكها وموضوع الاقليات ليس موضوع جديد فهو موضوع قديم يمتد الى جذوره التاريخية وكثير من الدراسات تناولت موضوع الاقليات في ابعادها السياسية والثقافية والاجتماعية.

في الواقع ان موضوع الاقليات اصبح يشكل اهميه كبيره في الوقت الحاضر ليس فقط من حيث مشاركتها في العملية السياسية وانما ايضا مساواتها في اثبات حقوقها وواجباتها مع غيرها من الاقليات التي تتمتع بذات الحقوق في مختلف بلدان العالم.

وعليه تعد دراسة موضوع الاقليات في العراق من الموضوعات المهمة كونه من البلدان التي يمتاز بوجود العديد من الاقليات التي لها تأثيرها في الحياه السياسية العراقية وكذلك في واقع العراق السياسي لاسيما مع التحولات السياسية التي شهدها العراق بعد العام 2003.

تنطوي اشكاليه البحث على دراسة واقع الاقليات في العراق وتحديدا بعد العام 2003 للكشف عن الواقع الذي تعيشه الاقليات في العراق وابرز التحديات التي تواجه الاقليات في العراق فضلا عن مستقبل الاقليات في العراق وسيتم التركيز عن الاقليات بأنواعها الدينية والأثنية والعرقية.

*الناشر الرئيسي : E-mail : MunaHussein@gmail.com

ينطلق البحث من فرضيه مفادها ان الاقليات العراقيه ولاسيما الدينيه تعاني من تحديات عدة يهدد وجودها المستقبلي في العراق اذ طرحت الدراسه مجموعه محددات نظريه وعمليه من اجل اصلاح مستقبل الاقليات في العراق..

اعتمد البحث منهج التحليل النظمي كمنهج اساس لدراسه واقع الاقليات في العراق للخروج بمجموعه من التوصيات علها تخدم صانع القرار العراقي في تحقيق العداله لتلك الاقليات وتمكينها من تحقيق التعايش السلمي والانسجام مع مختلف مكونات المجتمع العراقي.

اولا:-الاطار المفاهيمي

حظيت مسألة الاقليات باهتمام العديد من الباحثين والدارسين ،اذ درسة في أطر علوم اجتماعية متمايزة منها علم الاجتماع ،وعلم النفس ، وعلم الانثروبولوجي فضلا عن مجالي القانون الدولي والسياسة الدولية، مما جعلها من بين الدراسات الصعبة، ويعد تحديد المفاهيم خطوه مهمه في دراسه هذه المساله اذ لا بد من تحديد مفهوم مصطلح الاقلية وعلاقته ببعض المصطلحات الاخرى التي قد تحمل دلالات مشابهه احيانا، ومكمله احيانا اخرى، فضلا عن تحديد اهم المعايير التي يمكن من خلالها تصنيف الاقليات، لذلك يواجه مصطلح الاقلية في تعريفه جدلا كبيرا بين الدارسين، والباحثين يجعل من الصعوبه التوصل الى تعريف محدد او شامل للاقليه وتاتي هذه الصعوبه نتيجه لعدة امور منها[1]:-

1- ان بعض هذه الاقليات قد يعيش في مناطق منفصله عن الجماعه الاغلبيه او المسيطره و بعض الاقليات الاخرى قد تتوزع على مستوى الدوله التي يعيشون فيها.

2-ان هناك بعض الحالات كانت الاقليات تتمتع فيها بدرجه او باخرى من الاستقلال الذاتي، والعكس في بعض الحالات الاخرى.

3- ان حساسيه مصطلح الاقلية بالنسبه للدول، ويظهر ذلك جليا عند طرح مسألة حقوق الاقليات وحمايتها فاعتراف الدولة بالاقليات ، ومنحها هذه التسميه من شأنه ان يعزز مبدا حقوق الاقليات وحمايتها.

4-وجود اختلاف في تحديد طبيعه مساله الاقليات، فالبعض يعدها مساله طبيعيه توجد في العديد من دول العالم ،وتعرف الاقليات اوضاعا اجتماعيه و اقتصاديه تختلف عن اوضاع الاغلبية سواء بالسلب او بالايجاب، ولكن ما يجعل منها مسألة مرضية حسب البعض هي تلك المطالب غير الاعتياديه بالنسبه للدول التي تتعارض مع أمنها الوطني[2].

ولتحديد مفهوم الاقليه لغويا تشير مفاهيم اللغه العربيه الى ان كلمه الاقلية مشتقه من (أقلة) والقله هي عكس الكثرة وقوم قليلون او اقل[3]. ويكون المعنى هنا في العدد وقد وردت كلمه قليله في القران الكريم في عدة سور اذا وردت في سوره الانفال في قوله تعالى "إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ۗ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ"(سورة الانفال اية رقم43)

كما استعمل اللفظ في نفس المعنى في سوره البقره قوله تعالى" فقليلا ما يؤمنون" كما وردت اكثر وضوحا في العدد في نفس السوره في قوله تعالى "كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ" (سورة البقرة الاية 249) كما اشار القاموس المحيط للفيروز ابادي الى مفهوم القلة بالكسرة بانها عكس الكثرة بالقول: قل يقل فهو قليل واقله جعله قليلا .والقل بالضم هو القليل وفي الشيء اقله وقوم قليلون واقلا وقلل وقليلون يكون ذلك في قلة العدد اما كلمه الاقليات في صيغته الحاليه هي حديثه الاستعمال في اللغه العربيه ولا وجود لا اصل اسمي لها بالدلاله اللغويه وبالتالي فانها وجودها في القواميس والموسوعات والمعاجم قليل جدا[4].

اما تعريف الاقلية اصطلاحا فمن المتفق عليه عند الباحثين ان ايجاد تعريف جامع مانع لمصطلح الاقليات امر غايه الصعوبه. ولعل ذلك راجع الى اختلاف ظروف الاقليات داخل الدوله وخارجها وتباين اوضاعها من حيث توزيع مراكز السكن، حيث

DOI:10.52113/uj05/023-16/1461-1472

تقيم بعض الاقليات مجتمعه لوحدها في مكان محدد المعالم والبعض الاخر يتوزع بين اجزاء الاقليم،ومن هنا تعددت الاراء والاتجاهات بصدد تعريف مصطلح الاالاقلية[5].

فقد عرفت الموسوعه السياسيه الاقلية بانها مجموعه من سكان دوله او اقليم ما تخالف الاغلبيه في الانتماء العرقي او اللغوي او الديني دون ان يعني ذلك بالضروره موقفا سياسيا وطبقيا متميزا منها[6].

تعرفها اللجنه الفرعيه لمنع التمييز و حمايه الاقليات - وهي متفرعه من لجنه حقوق الانسان التابعه للجمعيه العامه للامم المتحده بانها جماعات تابعه داخل شعب ما تتمتع بتقاليد وخصائص اثنيه عرقيه او دينيه او لغويه معينه تختلف بشكل واضح عن تلك الموجوده لدى بقيت السكان في دوام المحافظه عليها[7].

وجاء في الموسوعه الامريكيه توضيح لمصطلح الاقليات في المفهوم السياسي يرى ان تحديد مفهوم الاقلية لا يقتصر على مفهوم الحاله الاثنية وانما يتضمن جماعات غير اثنيه عديدة تحدد او توصف على اساس معيار العمر مثل جماعه السن او معيار الجنس ذكر او انثى مثل جماعة النساء في بعض المجتمعات التي تعطي الافضليه للرجل على المراه في فرض الحياه الاجتماعيه و هذه الجماعات وفقا للموسوعه الامريكيه تشعر بوضع الاقليةوان لم تكن ذات طبيعه اثنية وهذا الشعور ناتج من احساسها بالتدني وسوء المعامله والتمييز تجاهها من قبل اعضاء المجتمع لان وضعها الاجتماعي داخل المجتمع اقل من وضع الجماعات المسيطره في نفس المجتمع. وتعرف الموسوعه الدوليه للعلوم الاجتماعيه الاقليه "بأنها جماعه من الافراد يتميزون عن بقيه افراد المجتمع عرقيا او قوميا او دينيا او لغويا وهم يعانون من نقصا نسبيا في القوه ومن ثم يخضعون لبعض انواع الاستعباد والاضطهاد والمعامله التمييزية"[8].

كما عرفت الدكتوره نيفين مسعد الاقليه "بانها جماعه تشترك في احد او اكثر من المقومات الثقافيه او الطبيعيه اوعدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وانماط خاصه للتعامل ونشا لدى افرادها وعي بتمايزهم في مواجهه الاخرين نتيجه التميز السياسي او الاجتماعي او الاقتصادي ضدهم معا يكون تضامنهم ويدعمه"[9]

واستنادا لهذا الاطار والاتساع للاقليات من حيث الوجود والتاثير كان هناك اهتماما من قبل اللغويين وعلماء الاجتماع والانثروبولوجيا ومفكري السياسة اهتمام واضح لمفهوم الاقلية. ولكن لم يحسم كمفهوم ثابت بصوره واضحه متكامله ويرجع السبب في ذلك الى اختلاف المطلقات الفكريه والايديولوجيه التي تتحكم برؤيه واضعي هذه التعريفات ودلالاتها اللغويه والنظريه .و ذلك لتباين التعريفات السياسيه والاجتماعيه للاقليات التي تميز اقلية عن اخرى في بعض المجتمعات ويمكن تحديد مفهوم الاقليات حسب المعايير الاتية[10]:-

اولا:-المعيار العددي :- هو مجموعة من السكان الاقل عددا من الاغلبيه او سكان الدولة وانها في وضع غير مسيطره ومهمشة في ممارسة كافه حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثانيا :-معيار التهميش او الاقصاء :اذ يشير التعريف بان الاقلية في وضع غير مسيطر عليه لكن هناك بعض الاستثناءات في الاقليات التي تكون فيها وضع المسيطر وتتحكم بالسلطه او اغلبية السكان وهو ما يطلق عليه الاقليات الاستراتيجيه.

ثالثا:-معيار اختلاف الخصائص: هذا المعيار يركز على مجموعه من الافراد داخل الدولة تختلف عن الاغلبية اختلافا تاما من حيث الجنس او العقيدة او اللغة.

رابعا:- المعيار الشعور الجماعي او المشترك :اذ يركز هذا المعيار على ان الاغلبية تمثل كيانا بشريا يشعر افراده بوحدة الانتماء لاشتراكهم الجماعي في امتلاك خاصية او خصائص نوعية لا تشترك معهم فيها جماعات اخرى من قبل المجتمع . لان هذه الخصائص هي التي تميز الاقليه عن اغلب السكان المتواجدين داخل المجتمع.

DOI:10.52113/uj05/023-16/1461-1472

ثانيا :-انواع الاقليات في العراق

يمتاز العراق بتنوع مكوناته سواء كانت اثنيه او دينيه او مذهبيه فالى جانب العرب والكرد توجد اقليات اثنية كالتركمان ،الشبك ،اللور، الشيشان، الشركس،كما يوجد الى جانب المسلمين اقليات دينيه كالمسيحيين، الصابئة والايزيدين[11] سنركز هنا على اهم الاقليات الدينيه والاثنيه التي وقع عليها الثقل الاكبر من الضغط الاجتماعي وتنكيل الارهاب والعنف السياسي والتهميش والاقصاء، ومن هذه الاقليات هي[12]:-

اولا:-الاقليات الدينية

1-المسيحيون:-

يعيش المسيحيون في العراق منذ القرن الاول الميلادي ،و مع انهم كانوا اغلبيه سكان البلاد في ما مضى ويشكلون احدى اقدم الجماعات المسيحيه في العالم ،يواجهون اليوم انحسار وجودهم عن ارض يعدون من سكانها الاصليين .

يشكل استمرار هجره مسيحيي العراق تهديدا لهوية البلاد وتحولها من بلد تميز بتنوعه الثقافي والديني الى بلد ذي لون واحد وهو ما يشكل انقطاعا عن ماضيها التعددي الذي ميزها عن شبه الجزيره العربيه التي اتسمت بالواحديه منذ 14 قرنا مضت .ويصف احد الباحثين ذلك بخطر التحول الى (الهويه الاحاديه الصماء).ناهيك عن الانفصام عن جذورها المسيحيه ، اذ دخلت المسيحيه العراق في وقت مبكر (منتصف القرن الاول الميلادي)[13].

تميز الوجود المسيحي في العراق بتنوعه اذ نجد طوائف عديده كالارمن والسريان والروم يتوزعون بين المذهبين الارثوذكسي والكاثوليكي. في حين نجد الكلدان واللاتين الكاثوليك و الاقباط الارثوذكس فضلا عن طائفه الكنيستين الشرقية القديمة، وكنيسة المشرق (الاثورية)، اضف الى ذلك الطوائف البروتستانتيه والانغليكانية والسبتيين الادفنست وكنائس انجلية اخرى. و يمكن تحديد هويه مسيحيي العراق بمحدد قومي وهو (اشوريون وكلدان وارمن وسريان) و محدد ديني هو (اكاثوليك وبروتستانت وارثذوكس وسبتيين...) و بطريرك الكلدان اليوم هو الشخصيه المعروفه (عمانوئيل الثالث دلي) الذي نصب عضوا في مجمع الكرادله العالمى في الفاتيكان في العام 2007 [14].

ان هذا التنوع والحضور صار اليوم مهددا ،وقد انبرى كثيرون للتعبير عن مخاطره ،ففي تشرين الاول من العام 2010 عقده سينودس الشرق الاوسط للاساقفة الكاثوليك في الفاتيكان وقد اعرب رئيس اساقفه كركوك للكلدان لويس ساكو عن قلقه من (الهجرة المميته) لمسيحيي العراق واكد انه لا يمكن تجنب الهجره المميته التي تصيب كنائسنا، فالهجرة هي التحدي الاكبر الذي يهدد حضورنا وقد حذرت في معرض حديثه من "انقراض المجتمع المسيحي في العراق وبقيه دول الشرق الاوسط"[15]

2-الصابئة المندائيين:-

يعد الدين الصابئي المندائي من اقدم الاديان العراقية الحية، فليس هناك اهل دين ادعوا نزول كتابهم على ادم ابي البشر غير **الصابئة المندائيين** ،وهو كتاب الكنزاريا ،وما يؤكد قدم هذه الديانه ايضا صلتها الوثيقه بالديانه البابليه .يتركز بوجودهم على ضفاف نهر دجله والفرات و في بغداد وجنوب العراق (العماره بشكل خاص) [16].

اعرب ممثلون عن الطائفه المندائيه في العراق عن رغبة قوية في حمايه لغتهم التي تحتضر معهم ورغم ان هذه اللغه ادرجت في اطلس لغات العالم المهدده بالاختفاء الذي اصدرته منظمه التربيه والعلوم والثقافه التابعه للامم المتحده (اليونسكو) في العام 2006 لم يتخذ اي اجراء يذكر على المستوى الرسمي لحمايته.

تردي وضع المندائيين في العراق (ترديا ملحوظا) منذ غزو القوات الامريكيه وقوات التحالف وسقوط النظام. وتزداد وطأة هذا الوضع شدة بالحقيقه القائلة في ان الديانه المندائيه تحرم استخدام العنف او حمل السلاح وبالتالي فانه معتنقها يحرمون عمليا من حق الدفاع عن انفسهم .وان اقتران هذا مع العنف

DOI:10.52113/uj05/023-16/1461-1472

الواقع على الطائفة والمبدأ المندائي القائل بان الزواج من خارج الطائفه هو بمثابة اعتناق ديانة اخرى. يجعل احتمالات اجتثاث الطائفة المندائية من العراق احتمالات حقيقية .وبحسب قضيه اللاجئين التابعه للامم المتحدة فان المندائين الذين لا يحملون السلاح ولايمارسون القتل وليس لديهم مؤسسه اجتماعيه تدافع عنهم هم اول الاهداف واسهلها[17]

واستنادا الى منظمه مراقبه حقوق الانسان (هيومن رايتس ووتش) كان يعيش في العراق نحو 30,000 الف مندائي قبل العام 2003 وقدرت تقارير اعلاميه في العام 2005 ان عددهم اقل من 13,000[18]

يقول المتحدث باسم مجلس الاقليات العراقيه بشار السبتي وهو مندائي "بالنسبه للمندائيين فان اكبر تهديد يواجههم هو خطر الانقراض ،فالقتل يعادل ثلاث وفيات لكل شخص يبقى على قيد الحياه وهذا يسرع انقراضنا . ان الجميع يعيشون في حاله من الخوف العام [19].

ويبين التقرير الذي اعدته الرابطة الوطنيه للصابئه المندائيين بان 4663 عائله مندائيه غادرت العراق الى استراليا والمانيا والاردن وسوريا خلال الفتره الواقعه بين نيسان 2003 و نيسان 2004 وبقيت 1162 عائله[20].

كما اوردت جمعيه الصابئه المندائيين في استراليا تقرير عن اعمال قتل واعتداءات وعمليات سطو مسلح و خطف واغتصاب وفرض اعتناق الاسلام تعرض لها افراد الطائفه منذ العام 2003 وتقول المنظمه ان التقارير تحدثت عن مقتل ثمانين مندائيا في العراق بحلول نهايه نيسان 2003 منهم 30 قتلوا في بغداد وحدها في الايام التي اعقبت سقوط المدينه مباشرة[21].

3-الايزيديون

الايزيديون من اقدم الجماعات العراقيه والدينية في العراق وعلى الرغم من انه جذور ديانتهم تعود الى الاف السنين في بلاد مابين النهرين (ميزوبوتاميا) يمرون اليوم بتحديات قد تعيد تشكيل هويتهم على نحو غير مسبوق .ينتشر الايزيديون في بعض دول العالم مثل سوريا ،وتركيا ،وارمينيا وجورجيا ،ويتمركزون في الشمال والشمال الغربي من العراق وبالتحديد في المنطقة المحيطة بجبل سنجار غربي الموصل (120)كم وفي قضاء الشيخان شمال شرقها ،وبعض قرى ونواحي قضاء تكليف ،وناحيةبعشيقة واقضية زاخو وسميل في محافظة دهوك[22].

يقدر عدد الايزيديون في العراق بما يتجاوز 560,000الف نسمة ،على وفق تقديرات خاصه بالايزيديون ، نظرا لعدم وجود احصائيه رسميه .وبهذا يعدون في المرتبه الثانيه في القياس العددي بعد المسيحيين بالنسبه للاقليات الدينيه و اذا اخذنا بنظر الاعتبار الهجره الهائلة الى لمسيحي العراق فانهم قد يتجاوزون عدد المسيحيين المتبقين في البلاد[23].

4-اليهود

يعود تاريخ اليهود في العراق الى 2600سنه وحتى بدايات خمسينيات القرن الماضي عددهم اكثر من 150الف يهودي جميعهم تقريبا غادروا بارادتهم او ابعدو قصرا وبعد تاسيس الدوله العراقيه وبسبب وعيها لضعف حيلتها فقد مارس اليهود الحياد السياسي بسبب النهايه الماساويه التي شهدها افرادها المنتمين الى التيارات الايديولوجيه فاليهود العراقيين كانوا في طليعه مؤسسي الجماعات الشيوعيه في العراق ولكن بدا وكان القمع الامني تركز عليهم اولا بسبب قيام اسرائيل و حرب عام 1948.العام الذي ايضا عدت فيه الصهيونيه جريمه واحيانا جريمه عقوبتها الاعدام في العراق [24]

تذكر مفوضية اللاجئين التابعه للامم المتحده في تقرير لها ان ظروف معيشه اليهود في العراق تردد برده منذ سقوط النظام السابق في العام 2003بسبب الشكوك السائده في ان اليهود يتعاونون مع القوه متعدده الجنسيات في العراق واليوم لم يعد للطائفه اليهودي حاخام في العراق وقد احتجبت تماما عن الحياه العامه في العراق بعد ان غادر)عماد عزرا صالح (اخر حاخام للعراق عام 2010حيث يعيش افرادها في خوف من الاعتداءات التي تستهدفهم[25]

DOI:10.52113/uj05/023-16/1461-1472

وتذكر في العام 2003جماعه حقوق الاقليات الدوليه ان بضع مئات لا اكثر من اليهود يعيشون في بغداد او الشمال وبحلول تشرين الاول اكتوبر 2005ذكرت مفوضيه اللاجئين التابعه للامم المتحده في تقرير لها ان نحو 20يهوديا فقط مازالوا في بغداد واشارت الى ان ليس بالامكان ايجاد اي يهود خارج المدينه . وفي ذلك الوقت كان اليهود الباقون جميعهم تجاوزوا سن السبعين باستثناء عائلتين .في ايلول سبتمبر 2006ذكر تقرير وزاره الخارجيه الامريكيه عن الحريه الدينيه في العالم ان عدد اليهود انخفض الى اقل من 15شخصا في بغداد اذ يقدر الباحث سعد سلوم عدد من تبقى من الطائفه اليهوديه في العراق سته اشخاص[26]

5-البهائيون

من الاقليات الدينيه الصغرى في العراق وهم يعتنقون احدى الديانات الحديثه في العالم المعاصر .تعد العائلة البهائية في العراق انموذجا لوحدة الانسانيه التي يدعونها لها فهم ينحدرون من اديان مختلفة و خلفيات واعراق متنوعه تربطهم علاقات وثيقة بعوائلهم المسلمة او المسيحيةواصدقائهم واقربائهم وجيرانهم وهم بذلك يتداخلون مع جميع الاديان والجماعات والاقليات .ينتشر البهائيون في مختلف مدن وبلدات العراق من الشمال وحتى الجنوب وقد استقر كثير منهم في السنوات الاخيره في كردستان العراق لا سيما في سليمانية بسبب الاستقرار الامني والاجتماعي هناك وبسبب غياب الاعتراف الرسمي بهم وبمؤسساتهم والصعوبات المقترنه باحصاء اعداد اتباع اي دين في العالم [27]لا يوجد احصاء دقيق لعدد البهائيين في العراق ولا يعرف عددهم بالضبط اذ يخافون من الاعلان عن هويتهم ولكن لم يستطع احد منهم ان يقدم احصائيات تفيد عن عددهم بسبب التشتت الذي يعيشونه جراء الخوف الشديد من البطش بهم من قبل السلطه وعامه الناس على حد سواء فاتباع اليهوديه في السليمانيه يشعرون بامان واستقرار اكبر من اخوانهم في بغداد على الرغم من انهم يمتنعون عن ممارسه شعائرهم بشكل علني للاسباب المذكوره سابقا[28].

ثانيا:- الاقليات الاثنيه واللغويه

1-تركمان التركمان

ثالث الجماعات العرقيه الرئيسه في العراق بعد العرب والاكراد و غالبيتهم العظمى من المسلمين السنه والشيعه فيما يدين قسم اخر منهم بالديانه المسيحيه (الكاثوليكيه) للتركمان لغتهم الخاصة(التركمانيه) وهي احدى اللهجات التركيه القريبه من (الاذربيجانيه) يتميز تمثيل التركمان بطابع اثنوديني او اثنوطائفي متوزع علي مجموعه من الاحزاب والتيارات القوميه والاسلاميه مثل الجبهه التركمانيه العراقيه برئاسه ارشد الصالحي والائتلاف التركماني برئاسه الشيخ محمد تقي المولى، وحركة الوفاء التركماني برئاسه فرياد عمر عبد الله طوزلو و حزب العداله التركماني انور بيرقدار وحزب تركمن ايلي برئاسة رياض صاري كهية ،وحزب الحركه القوميه برئاسه حسام الدين، و حركه الاصلاح (كركوك) وممثلها عمار كهية و الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق برئاسه عباس البياتي. لا تتوافر احصائيه دقيقه او رسميه لعدد التركمان في العراق لاسباب متعدده والتقديرات الحاليه مجرد تقديرات تخمينيه من جهات تركمانيه وهم يقدرون عددهم بنحو 7% الى 10 %من سكان البلاد و يمثل الشيعه منهم بنسبه 50%تقريبا .ويطالب التركمان بتشريع قانون (حقوق التركمان)واستحداث محافظات تلعفر وطوزخورماتو التي تسكنها غالبيه تركمانيه ،فضلا عن منح محافظه (كركوك) وضعا خاصا لضمان الحفاظ على تعدديه المدينه ووضع التركمان فيها ،او من خلال تحويلها الى اقليم[29].

2-الشبك

احدى الاقليات تعيش في شمال العراق منذ ما يقارب خمسه قرون، وهم مسلمون غالبيتهم من الشيعه وقسم منهم من السنة، ويتحدثون لغه تتميز عن العربيه والكرديه وهم يعيشون مع بقيه الاقليات الدينيه كالمسيحيين والايزيديين والكوكائيين في

DOI:10.52113/uj05/023-16/1461-1472

منطقه سهل نينوى في محافظه نينوى، وبرغم الخلاف بشأن اصل تسميتهم، فان الباحثين من الشبك يتفقون على ان اصل الكلمه فارسي ويتكون من مقطعين :شاه وتعني الملك وبك وتعني السيد او المعظم، فيكون معنى الشبك هنا الملك المعظم ويقول الباحث رشيد الخيون "ان الواضح تاريخيا هو ان الشبك عشائر كرديه ربما تاثرت منهم مجموعه بالمذاهب والديانات المحيطه ودخل بعضهم في التكايا والطرق الصوفيه، ويهتم الشيعه منهم بمناسبه عاشوراء ويلبسون السواد ،و يزورون العتبات المقدسه بالنجف وكربلاء وبغداد وسامراء ويدفعهم الحب والافتنان بشخصية الامام علي بن ابي طالب عليه السلام والامه الاخرين من صلبه ،الى الدعاء والتوسل بهم ،وهذا ما يفعله الكثيرون في العالم الاسلامي. وقد التبس على الباحثين والمهتمين فقاموا بتبديل المواقع بينهم وبين القزلباشية والبكتاشية والصارلية واهل الحق اعتمادا على تأثير متبادل بين هذه الاطراف[30]

3-الكرد الفيليون

هم اقليه بهويه مركبه من عناصر متعدده على الرغم من المقومات الاتنيه التي تجمعهم بالاكراد الا انهم يتميزون عنهم بالانتماء للمذهب الشيعي (معظم الاكراد سنة على المذهب الشافعي) فضلا عن تميز لهجتهم (اللوريه الفيليه و البختياريه) عن بقيه اللهجات الكرديه (السورانيه والهديانية والزازاكيه) [31] ينتشر الفيليون على طول حدود ايران - العراق في جبال زاكروس ابتداء من جلولاء وخانقين ومندلي و بلدروز شمالا الى مناطق علي الغربي جنوبا مرورا بمناطق بدره وجصان و زرباطيه والكوت والنعمانيه والعزيزه ،التي تقع اغلبها في محافظه واسط فضلا عن بعض قرى محافظه ميسان وشرق محافظه ديالى اما استقرارهم في بغداد فمن العوامل التي ساعدت الفيليين على الاستقرار في بغداد هي ان الطريق البري التجاري بين بغداد وايران كان يمر في مناطق لورستان الصغرى. فالعلاقات التجاريه والاتصالات المستمره بين بغداد وتلك المناطق اللوريه دفعت اغلب الفيليين وعائلاتهم الى الاقامه في بغداد. وفي بدايه الستينيات اصبح الفيليون من الجماعات الفاعله في المجتمع البغدادي وكان اغلب الفيليون ينتمون الى الطبقه الوسطى او العليا الوسطى، وبدأوا بالانتقال من احيائهم القديمه مثل عكد الاكراد ،وباب الشيخ، والشورجه والفضل التي تقع في الجانب الشرقي من بغداد الى الاحياء السكنيه الجديده للطبقه المتوسطه مثل العقاري و شارع فلسطين وحي جميلة في حين ظل اخرون يعيشون في احياء بغداد القديمه حيث كانت مصالحهم[32] هذه الخلفية لصعود الفيليه كجماعه ذات ثقل اجتماعي واقتصادي يفسر جانبا من مخاوف النظام البعثي الذي اطلق عمليه تهجيرهم الواسعه في سبعينيات و ثمانينيات القرن الماضي.اذ شكل الفيليون لوبيا اقتصاديا فاعلا من خلال تحكمهم بالنشاط التجاري في سوق الشورجه .فضلا عن مساهمتهم الفاعله في غرفه تجاره بغداد في ستينيات القرن الماضي ناهيك عن فاعليتهم في الحياه السياسيه والاجتماعيه والثقافيه وبسبب هويتهم المركبه تشتتوا في الانتماء للتيارات السياسيه فمثل غيرهم من الاقليات وجدوا في الانتماء لليسار خير معبر عن طموحاتهم الاممية، بعيدا عن النظرة الضيقة لهم بوصفهم اقلية مشكوك بها بالنسبه لخطاب التيار القومي العربي الذي يسيطر على الحكم في العراق 1963 - 2003 وبسبب خلفيتهم الاثنية الكرديه انضم بعضهم الى الاحزاب الكرديه مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، و بسبب انتمائهم المذهبي الشيعي انخرط بعض اخر في حزب الدعوه الاسلامي ومنظمه بدر والمجلس الاعلى وغيرها من احزاب الاسلام السياسي الشيعي[33].

ثالثا :- دور الاقليات العر اقية في العمليه السياسية بعد عام 2003

كانت تمثل الاقليات العراقيه في الفتره الانتقاليه بعد العام 2003 تمثيلا من كافه الجهات التي تمثل السياسيين العراقيين و سلطه الائتلاف المؤقته في العراق و القيادات الدينيه والسياسيه والاجتماعية للاقليات العراقيه في وقت واحد .اذ ان الاقليات

DOI:10.52113/uj05/023-16/1461-1472

العراقيه في الفتره التي تلت التاسع من نيسان 2003 واجهت اشكاليات جديده لم تكن معروفة لها تمثلت في[34]:-

1- المتغيرات التمثيليه للوجود السياسي من خلال ضعف هذا الوجود بفعل الصراع الداخلي والخارجي في العراق .

2- الارهاب الوافد الذي مس الاقليات العراقيه واعدهم كفره واستباح دمائهم واموالهم واعراضهم ووجودهم والذي يتمثل في المرحله الاولى بوجود القاعده على الاراضي العراقيه .

3- الاقصائيه التي اعدت في كل صورها ان عقائد الاقليات مخالفه لفكرها الذي اوجد لنفسه ذاتا بديلا عن الوجود الوطني.

4- الفساد الذي ساهم في ضعف تمثيل الاقليات في الفتره الانتقاليه.

5- اشكاليه العلاقه مع السلطه التي لم تستطع حمايه تجمعاتهم من استهداف الارهابيين لهم.

ان الاقليات العراقيه اوجد ذاتها في سياسات ضبط النفس نتيجه لما جرى في العراق بعد عام 2003 وما زاد ذلك فعله تنظيم القاعده في تلك الفتره. ان التنوع الموجود للاقليات العراقيه قد شكل تحديا للدوله العراقيه والحكومات العراقيه المتعاقبه بعد العام 2003 في الحفاظ على وجود هذه الاقليات العراقيه وحمايتها من مما مسها من الارهاب والفساد كما ومس جميع المكونات الشعب العراقي لان الضرر وقع بعد العام 2003 على المجتمع العراقي ككل وهو ما اصاب تلك المكونات باختلاف اسمائها ومسمياتها. وشكل هذا التنوع من جانبه عامل جذب للمجاميع الارهابيه لاستهداف الاقليات العراقيه نظرا لوجودها باماكن سهله الاستهداف في تجمعاتها الخاصه والعامه والحفاظ على تمثيلها السياسي في الدوله العراقيه والحكومه العراقيه[35] .وحينما تم تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في تموز 2003 بقرار من السفير بول بريمر رئيس سلطه الائتلاف المؤقته والذي تم تشكيله على اساس المحاصصه الدينيه والعرقيه فقد كان تمثل اعضاء الاقليات في مجلس الحكم اثنان فقط هما يونادم كنا زعيم الحركه الاشوريه الديمقراطيه وقد كان وزيرا سابق ومعارض. والاخر صون كول جابوك ناشطة نسائيه من التركمان العراقيين وهي ثالث سيدة في المجلس[36] .ان تمثيل الاقليات العراقيه في الحكومه الانتقاليه استلزم اقرار مجموعه اتفاقات سياسيه لآقرار نظام الكوتا هو تعويض الكيانات المحرومه والمهمشه في الانتخابات العامه للوصول للسلطه السياسيه اي الاشاره الى تخصيص حصه نسبيه او عدد محدود من المقاعد للاقليات القوميه والدينيه والعرقيه لمنحها فرصه سياسيه لاسماع صوتها في البرلمان ومشاركتها في صنع القرار السياسي. وذلك لضمان التمثيل النسبي لممثليها في البرلمان والحكومه الاتحاديه ومجالس المحافظات. فقد تم ضمان تمثيل الاقليات في مجالس المحافظات بعد مصادقه البرلمان على الماده 50 من القانون وحسب مبدا الكوتا الخاص بهم من خلال اعطائهم (8) مقاعد اذ تم منح المكون المسيحي(5) مقاعد والمكون الصابئي والايزيدي والشبكي مقعدا واحدا لكل منهم وحسب تواجدهم في المحافظات[37]. وربما ما ساهم في ضعف مشاركه الاقليات في الدوره الانتخابيه الثانيه العوامل الاتيه:-

1 -بروز النزاعات الارهابيه ضد الاقليات خاصه بعد تفجير مرقد الامامين العسكريين عليهما السلام في العام 2006

2- خوف ممثلي الاقليات من الوضع العام في البرلمان والحكومه والدوله مما ادى الى سكوتهم واكتفائهم بالدفاع عن مكوناتهم اعلاميا والمطالبه بحقوقهم.

وفي انتخابات عام 2010 والتي كانت انتخابات مهمه اذا برزت حاله من الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ونوعا من التعاون الامني الذي جعل الاقليات العراقيه تنعم بفرصه للعوده الى التمثيل الدستوري والقانوني بمشاركتها في الانتخابات وبالكوتا الدستوريه وقد افرزت هذه الانتخابات عن دخول ممثلي الاقليات البرلمان استنادا الى نظام الكوتا ومنهم خالد امين محمد من الصابئة ومحمد جمشيد عبد الله من الشبك والحركة الايزيديه للاصلاح والتقدم و قائمه الرافدين والمجلس الشعبي الكلداني الاشوري السرياني[38].

DOI:10.52113/uj05/023-16/1461-1472

رابعا:-رؤية مستقبلية للأقليات في العراق

ان الخطر الاساس الذي يواجهه الاقليات في العراق هو الوضع الامني الذي يعد التهديد الاكبر الذي يواجه العراقيين جميعا لكن الوضع الامني بحد ذاته ليس المسؤول الوحيد عن الهجره اذ يهيئ السياق السوسيو ثقافي بما ينطوي عليه من تمييز واستضعاف للجماعات الصغرى بوصفها اقليه دافعا لا يقل اهميه للهجره و هذا السياق شكل بنيه تحتيه مغذيه لثقافه التمييز والاقصاء للاقليات ان هناك حزمه متكامله من الاسباب المسؤوله عن مغادره معظم الاقليات العراق منذ العام 2003 وتوقع بمغادره المتبقي منهم خلال السنوات اللاحقه تتمثل بعدم توافر الامن وغياب الحمايه الدستوريه غياب التشريعات التي تكفل عدم التمييز والتمثيل الضعيف لهم على مستوى الحكومه والبرلمان وسيادة ثقافة اقصائية في المجتمع تقوم على التمييز والجهل بالاخر[39] .

في الواقع تقع المسؤوليه الاساس على الدوله في حمايه اقلياتها من التميز و جميع الافعال التي تشكل تهديدا لافراد هذه الاقليات او حتى التحريض على ارتكابها او انتهاكها لاحد حقوقهم الاساسية ومنها الحق في الوجود والحياه والحق في الهويه و الحق في عدم التمييز وحق المشاركه في الحياه العامه فالتمتع بحقوق الاقليات يعد ضروريا للتمتع بالامن والحمايه وبذلك ينصب الواجب الرئيس للدوله على حمايه حقوق الاقليات الاساسيه وامنها وضمان عدم مساهمة الجهات الفاعله التابعه للدوله نفسها في انعدام الامن لهذه الاقليات وحمايتها من الجهات الفاعله خارج اطار الدوله والواقع ان عجز الدوله عن تقديم هذه الحمايه سيكون مؤشرا على كونها تتسم بكونها دوله ام لا[40] اذ يعد انتشار انتهاكات حقوق الاقليات والعنف الموجهه ضد افرادها مؤشرا على غياب وجود الدوله او على الاقل غياب ادارتها للتنوع بطريقة تكفي لتحويل النزاعات الى منافسات خلاقه تعزز الهويه التعدديه للمجتمع واندماج الافراد والجماعات وهو ما يتطلب بناء قدرات الدوله المؤسسيه بما يكفل اداره ناجحه للتنوع.[41]

ومن اجل بناء قدرات الدوله لابد من [42]:-

1-بناء مؤسسات الدوله التي من دونها لا يمكن تحقيق التعايش السلمي بين الجماعات)دوله المؤسسات (التي تتصف بالحياديه ويشعر جميع الافراد انها تمثلهم وينتمون اليها ويشعرون بالولاء لها

2-تأسيس اطر رسميه مثل)لجنة السلم الاهلي (في العراق او)المجلس الوطني للاقليات العراقيه (لمتابعه الشواغل للاقليات ورسم السياسات المطلوب اتباعها لحمايتها.

3-تاهيل القدرات في مواجهه الازمات والتوترات وتحسين الممارسات للتمكن من مواجهه اثار النزاعات اولا من خلال تشجيع التنوع في تعزيز حقوق الاقليات وايضا للحيلوله دون وقوع الانتهاكات لحقوق الاقليات التحريض على ارتكابها عن طريق الوسائل الملائمه الضروريه ووضع العراقيل التي تحول دون حدوثها مجددا

4-المشاركةالنشطه للدوله مع الاقليات والتواصل الكامل مع ممثليها وزعمائها والفهم الكامل لحالاتها تها وشواغلها الامنيه و التحديات التي تواجهها

5-رصد الجهات الفاعله من غير الدول التي قد تحرض على عدم التسامح مع الاقليات او تنشر خطابات الكراهيه او تحرض على العنف ضدها

6- وضع اجراءات رقابه ذات صله بالنقطه السابقه وبالمثل تطوير اجراءات الرقابه الذاتيه على قوات الامن الحكوميه في المناطق المتنوعه والمختلفه اثنيا او التي تتسم بوجود اكبر للاقليات

7-مع ان قوات الامن التابعه للدوله قد تنخرط في ارتكاب اعمال ضد الاقليات وهو ما يمكن ضبطها من خلال توفير مراقبه رادع لها الا ان بناء قطاع امن قادر على الاستجابه للتهديدات التي

DOI:10.52113/uj05/023-16/1461-1472

تشكلها جهات من غير الدول سيبقى احد اهم المفاصل في بناء قدرات الدوله

8-تامين تصميم برامج تدريبيه للقوات الامنيه لمواجهه النزاع واستباقه وترفع من مستوى وعي الجهات الفاعله التابعه للدوله لمخاطر معينه تواجهها الاقليات

9 - وضع تشريع مناسب يتناول كله من اعمال العنف والتحريض عليها الى الكراهيه والعنف الدينيين والعرقيين وضمان انقات ذلك بالكامل عمليا مقترنا بعقوبات رادعه

10-جزء من بناء قدره الدوله في مواجهه العنف الذي يطال الاقليات و يهدد السلم المجتمعي يتعلق بحلقه التعليم وهو ما يمكن ان تكفله الدوله بتوفير بيئه التعليم الوطني بيئه غير تمييزيه بالنسبه للمنتمين الى افراد الاقليات وتشجيع معرفه اديان ومعتقدات الاخرين وتشجيع اكتساب المعرفه بتاريخ الاقليات وتقاليدها ولغاتها وثقافاتها فضلا عما تتيحه المؤسسات التعليميه والتربويه من الاختلاط بين اطفال من خلفيات متنوعه وهو ما يسهم بصوره عمليه في تعزيز المعرفه بالاخر وعنه وتدعيم سبل التعايش من خلال الانشطه المشتركه واللقاء اليومي[43].

ان اصلاح مستقبل الاقليات في العراق يحتاج الى مجموعه محددات نظريه وعمليه في النظرية والتطبيق

اهمها[44] :-

1 -تجديد الفكر السياسي العراقي وفق مجريات ما بعد 2003لا سيما وان الفكر السياسي العراقي وخاصه الفكر السياسي الاصلاحي فيه كفايه لمن اراد ذلك التجديد وفيه حدود تؤطر ذلك التجديد

2-الاهتمام بالعقيده الستراتيجيه التخطيطيه المبرمجه المنهجة لاداره ازمات الاقليات في العراق في المرحله القادمه .

3-اعادة بناء الربط بين الاجنحه السياسيه والاصلاحيه في العراق مع جعل العقيده الاصلاحيه مبرمجه منهجيه متكامله في قضايا الاقليات

4-الاستعداد للنهوض الاصلاحي اقتصاديا وثقافيا و حكوميا ومؤسساتيا بالعراق عموما وا قلياته خصوصا5 -الانتباه لخطر عوده الطائفيين وعوده القاعده وعوده الميليشيات وعوده الارهاب والفساد بصور صغيره او كبيره وعدم اهمال ذلك في التخطيط التنموي الستراتيجي

6-اعاده بناء النظم المعرفيه السياسيه الايديولوجيه التي يقوم عليها العراق في فهم اقلياته اليوم للوصول الى تنوير حداثوي غدا وبعد غد في العراق ولدى العراقيين في الشمال والوسط والجنوب في علاقه العراق باقلياته

7-تحديد مجموعة خطوط اصلاحيه متكامله لمجمل عمل وتوجهات ومسيره استشراف مستقبل الاقليات في العراق القادمه مع ملاحظه ان هذه الخطط يجب ان تواكب المتغيرات و لا تكون انشائيه وبالتعاون بين الدوله والمجتمع .

8-ازالة اثار الارهاب عن الاقليات [45]

الخاتمة

نستشف مما تقدم ان الاقليات كانت ولا زالت بحاجة الى تمثيل اوسع واشمل في الحياة السياسية العراقية .كما ان الاقليات جماعات لا يمكن تجاوزها في مجمل العملية السياسية العراقية بعد العام 2003 لاسيما بعد تحرير الموصل عام 2017. كما ان دور الاقليات في العملية السياسية العراقية هو دور يحتاج الى اعادة تقييم في الحياة السياسية العراقية بصورة شاملة لاسيما ، وقد أصبحت الأقليات مجرد ساحة لجمع الأصوات للانتخابات بالخديعة والمراوغة السياسية، ولا يتم النظر كثيرا إلى مستقبل هؤلاء وكيفية كسبهم بالطريقة الصحيحة ولا إلى مصالحهم وكيفية تضمينها مع مصالح الأحزاب التي لديها رؤية مستقبلية طويلة الأمد ولاسيما تلك الأحزاب التي تمتلك رؤى وتطلعات ليبرالية وتحررية تتوافق مع تطلعات الأقليات..

كذلك لابد من زيادة نسبة مشاركة الأقليات في المناصب والمؤسسات الرسمية والتشريعية والمحاكم فضلا عن تغيير

DOI:10.52113/uj05/023-16/1461-1472

القوانين التي تمس الأقليات ولاسيما التي أقرت في زمن النظام السابق. والتأكيد على المؤسسات التشريعية في الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم على إن تحوي أصحاب الخبرات والأكفاء من أبناء الأقليات. فضلا عن زيادة مشاركة أبناء الأقليات في مؤسسات وزارة الداخلية والسلك الدبلوماسي، وإعطاء دور لأبناء الأقليات في إدارة الدولة العراقية .

المصادروالهوامش :

1-محمد خليفة بالقاسم البرهمي،أثر الاقليات في استقرار الدولة القومية:دراسة حالة الاقلية المسلمة في الفلبين،القاهرة،المكتب العربي للمعارف،ص20-21.

2-المصدر نفسه،ص21.

3- اكرم طالب الوشاح، الاقليات في العراق محاوله للفهم واستشراف المستقبل، بغداد، دار محررو الكتب ،2019،ص24.

4-المصدر نفسه،ص24-25.

5- محمد خليفة بالقاسم البرهمي،المصدر السابق،ص23.

6-عبد الوهاب الكيالي واخرون، الموسوعه السياسيه، الجزء الثاني، بيروت، المؤسسه العربيه للدراسات والنشر، 1979 ،ص244

7-مجموعه باحثين ،الوحده الوطنيه ومشكله الاقليات في العالم الثالث، جامعه بغداد، مركز دراسات العالم الثالث، كليه العلوم السياسيه، 1989 ،ص 12 .

8-حمد خليفة بالقاسم البرهمي،المصدر السابق،ص24.

9-نيفين عبد المنعم مسعد، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، جامعه القاهره ،مركز البحوث والدراسات السياسيه، كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ،د.ت ،ص 2.

10-سعد سلوم، حمايه الاقليات الدينيه والاثنيه واللغويه في العراق دراسه تحليليه في الاطرالدوليه والاقليميه والوطنيه ،جامعه الكوفه، كليه الاداب، 2017،ص24-25.

11-سعد محمد حسن ،الدور السياسي للاقليات في العراق بعد عام 2003 دراسه حاله التركمان، مجلة دراسات دوليه، جامعه بغداد ،مركز الدراسات الاستراتيجيه والدوليه ، لعدد 76 ،كانون الثاني 2019،ص236.

12-خلف صالح علي ومعتز اسماعيل خلف، مستقبل الاقليات في العراق بحث في تحديات الواقع و سياسات التمكين المستقبلي ،بغداد ،مجله كليه القانون والعلوم السياسيه، 2019 ،ص 455.

13- سعد سلوم ،الاقليات في العراق الذاكره –الهويه- التحديات ، بغداد بيروت ،مؤسسه مسارات للتنميه الثقافيه والاعلام ،2018،ص76

14-المصدر نفسه،ص78.

15-المصدر نفسه،ص79.

16-المصدر نفسه،ص455-456.

17- اكرم طالب الوشاح،المصدر السابق،ص74.

18- خلف صالح علي ومعتز اسماعيل خلف،مصدر سابق،ص456.

19-المصدر نفسه،ص75.

20- المصدر نفسه،ص76.

21-المصدر نفسه،ص78.

22-سعد سلوم ،الاقليات في العراق الذاكره –الهويه- التحديات ، بغداد بيروت ،مؤسسه مسارات للتنميه الثقافيه والاعلام ،2018 ،ص 86 -87

23-المصدر نفسه،ص87.

24- اكرم طالب الوشاح،المصدر السابق،ص80

25-المصدر نفسه،ص81.

26-المصدر نفسه،ص81-82.

27- سعد سلوم ،الاقليات في العراق،مصدر سابق،ص120

28- اكرم طالب الوشاح،الاقلية الهائية في العراق من منظور تحليلي تاريخي ديني،بغداد،دار محررو الكتب،2020،ص100.

29-سعدسلوم، حمايه الاقليات الدينيه والاثنيه واللغويه في العراق دراسه تحليليه في الاطر الدوليه والاقليميه والوطنيه، جامعه الكوفه ،كليه الاداب، 2017،ص 133 132

30- خلف صالح علي و معتز اسماعيل خلف مصدر سابق ، 457 458.

31- سعد سلوم الاقليات في العراق الذاكره الهويه التحديات، مصدر سابق ،ص 147.

32-المصدر نفسه،ص 148- 150 .

DOI:10.52113/uj05/023-16/1461-1472

33-المصدر نفسه،ص151.

34- اكرم طالب الوشاح، الاقليات في العراق محاوله للفهم واستشراف المستقبل،المصدر السابق،ص95-96.

35-المصدر نفسه،ص96-97.

36-المصدر نفسه،ص99-100.

37-المصدر نفسه،ص110،ص124.

38-المصدر نفسه،ص125-126.

39- سعد سلوم الاقليات في العراق الذاكره الهويه التحديات، مصدر سابق،ص335-336.

40- سعدسلوم، حمايه الاقليات الدينيه والاثنيه واللغويه في العراق دراسه تحليليه،مصدر سابق،ص155.

41-المصدر نفسه،ص156.

42-المصدر نفسه،ص156-157

43-المصدر نفسه،ص157.

44- اكرم طالب الوشاح، الاقليات في العراق محاوله للفهم واستشراف المستقبل،المصدر،السابق،ص145.

45-المصدر نفسه،ص155.

Minorities in Iraq after 2003: Reality and the future

Muna Hussein Obaid

Center for Strategic and International Studies/University of Baghdad

Abstract

The issue of minorities is one of the important issues, because they have been suffering from forced violations by terrorist groups, which have occupied many areas, not only in Iraq, but in many countries of the region. The increasing local and global awareness of the rights of minorities prompted many of these minorities to demand their rights, especially after 2003, whether in the field of their participation in the political process and political decision-making or through integrating them with the societal fabric as a whole, as minorities suffered from great injustice in their social and political rights as well The failure to prove its existence in the political process due to the differences between all components, whether ideological, political or ethnic differences, which led to the occurrence of many ethnic and sectarian conflicts in the country.

Keywords: - minorities , terrorist groups , rights of minorities , political process , coercive violations.

DOI:10.52113/uj05/023-16/1461-1472